إعْمَالُ المَصْدَرِ

٤٢٤ ـ بِفِعْلِهِ المَصْدَرَ أَلْحِقْ فِي العَمَلْ مُضَافاً اوْ مُجَرَّداً أَوْ مَعَ أَلْ[١]

٤٢٥ ـ إنْ كَان فِعْلٌ مَعَ «أَنْ» أَوْ «مَا» يَحُل مَحَلَّهُ وَلِاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ[٢]

يعمل المصدرُ عمَلَ الفعلِ[3] في موضعين:

أحدهما: أن يكون نائباً مَنَابَ الفعل، نحو: «ضَرْباً زَيداً» فـ «زيداً» منصوبٌ بـ«ضرباً» لنيابته مَنَابَ «اضْرِبْ»، وفيه ضمير مستتر مرفوع به كما في «اضْرِبْ»، وقد تقدَّم ذلك في باب المصدر[٤].

والموضع الثاني: أن يكون المصدر مُقدَّراً بـ«أَنْ» والفعلِ، أو بـ«مَا» والفعلِ، وهو المراد بهذا الفصلِ؛ فيقدرُ بـ«أَنْ» إذا أريد المضيُّ أو الاستقبالُ، نحو: «عجبت من ضَرْبكَ

---

(١) «بفعله» الجار والمجرور متعلق بألحق الآتي، وفعل مضاف، والهاء مضاف إليه «المصدر» مفعول به تقدم على عامله، وهو ألحق «ألحق» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في العمل» جار ومجرور متعلق بألحق أيضاً «مضافاً» حال من المصدر «أو مجرداً، أو مع أل» معطوفان على الحال الذي هو قوله: «مضافاً».

(٢) «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط «فعل» اسم كان «مع» ظرف متعلق بمحذوف نعت لفعل، ومع مضاف، و«أن» قصد لفظه: مضاف إليه «أو» عاطفة «ما» معطوف على أن «يحل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل الذي هو اسم كان، والجملة في محل نصب خبر كان «محله» محل: منصوب على الظرفية المكانية، ومحل مضاف، والهاء العائد إلى المصدر مضاف إليه «ولاسم» الواو للاستئناف، لاسم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، واسم مضاف، و«مصدر» مضاف إليه «عمل» مبتدأ مؤخر.

(3) وذلك في اللزوم والتعدّي بنفسِه وبالحرف.

ويخالف المصدرُ فعلَهُ في أمرين:

أ ـ أن في رفعه نائب الفاعل خلافاً، ومذهب البصريين جوازه، وهو مذهب الناظم في «شرح التسهيل».

ب ـ أن فاعل المصدر يجوز حذفُهُ بخلاف فاعل الفعل، وإذا حذف لم يتحمّل ضميره.

ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٨٣٩، و«شرح الأشموني» ٢/ ٤٢٨، و«شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ١٠٩، ١١٢.

(٤) يريد باب المفعول المطلق.

زيداً أَمْسِ، أو غداً» والتقديرُ: من أنْ ضَربْتَ زيداً أمْسِ، أو من أنْ تَضرِبَ زيداً غداً، ويقدر بـ«ما» إذا أريد به الحالُ، نحو: «عجبت من ضَرْبِكَ زيداً الآن» التقديرُ: ممَّا تضربُ زيداً الآن.

وهذا المصدر المُقَدَّرُ يعمل في ثلاثة أحوال: مضافاً، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبكَ زيداً» ومجرداً عن الإضافة وأل، وهو المنوَّن، نحو: «عجبت من ضَرْبٍ زيداً»، ومُحَلًّى بالألف واللام، نحو: «عجبت من الضَّرْبِ زيداً».

وإعمالُ المضاف أكْثرُ من إعمال المنوَّن، وإعمالُ المنونِ أكثرُ من إعمال المحلّى بـ«أل»، ولهذا بَدَأَ المصنف بذكر المضاف، ثم المجرَّد، ثم المحلّى[1].

ومن إعمال المنوَّن قولُه تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤ ـ ١٥] فـ«يتيماً» منصوبٌ بـ«إطعام»، وقول الشاعر: [الوافر]

ش٢٤٦ ـ بضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ[2]

---

(1) قال الأشموني في «شرحه» ٢/ ٤٣٠:

لا خلافَ في إعمال المضاف، وفي كلام بعضِهم ما يُشعر الخلاف! والثاني أجازه البصريون ومنعه الكوفيّون، فإن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فهو عندهم بفعل مُضمَر، وأما الثالث فأجازه سيبويه ومن وافقه، ومَنَعَه الكوفيّون وبعضُ البصريّين.

(٢) البيت للمَرّار ـ بفتح الميم وتشديد الراء ـ ابن منقذ التميمي، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٧٧) وشواهد سيبويه (١/ ٦٠، ٩٧).

اللغة: «هام» جمع هامة، وهي الرأس كلها «المقيل» أصله موضع النوم في القائلة، فنقل في هذا الموضع إلى موضع الرأس؛ لأن الرأس يستقر في النوم حين القائلة.

المعنى: يصف قومه بالقوة والجلادة، فيقول: أزلنا هام هؤلاء عن مواضع استقرارها فضربنا بالسيوف رؤوسهم.

الإعراب: «**بضرب**» جار ومجرور متعلق بقوله: «أزلنا» الآتي «**بالسيوف**» جار ومجرور متعلق بضرب، أو بمحذوف صفة له «**رؤوس**» مفعول به لضرب، ورؤوس مضاف، و«**قوم**» مضاف إليه «**أزلنا**» فعل وفاعل «**هامهن**» هام: مفعول به لأزال، وهام مضاف، والضمير مضاف إليه «**عن المقيل**» جار ومجرور متعلق بأزلنا.

الشاهد فيه: قوله: «بضرب... رؤوس» حيث نصب بضرب ـ وهو مصدر منون ـ مفعولاً به كما ينصبه بالفعل، وهذا المفعول به هو قوله: «رؤوس قوم».

فـ«رُؤُوسَ» منصوبٌ بـ«ضَرْبٍ».

ومن إعماله وهو مُحَلًّى بـ«أل» قولُه: [المتقارب]

ش٢٤٧ ـ ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ   يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ(١)

وقولُه: [الطويل]

ش٢٤٨ ـ فَإِنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا   دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ(٢)

---

(١) هذا البيت من شواهد سيبويه (١/ ٩٩) التي لم يعرفوا لها قائلاً، وهو من شواهد الأشموني أيضًا (رقم ٦٧٨).

اللغة: «النكاية» بكسر النون: مصدر نكيت في العدو؛ إذا أثَّرت فيه «يخال» يظن «الفرار» بكسر الفاء: النكول والتولي والهرب «يراخي» يؤجل.

المعنى: يهجو رجلاً ويقول: إنه ضعيف عن أن يؤثر في عدوه، وجبان عن الثبات في مواطن القتال، ولكنه يلجأ إلى الهرب ويظنه مؤخرًا لأجله.

الإعراب: «**ضعيف**» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ضعيف، وضعيف مضاف، و«**النكاية**» مضاف إليه «**أعداءه**» أعداء: مفعول به للنكاية، وأعداء مضاف، وضمير الغائب مضاف إليه «**يخال**» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه «**الفرار**» مفعول أول ليخال «**يراخي**» فعل مضارع، والضمير المستتر فيه الذي يعود إلى الفرار فاعل «**الأجل**» مفعول به ليراخي، والجملة في محل نصب مفعول ثان ليخال.

الشاهد فيه: قوله: «النكاية أعداءه» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ـ وهو قوله: «النكاية» ـ مفعولاً ـ وهو قوله: «أعداءه» ـ كما تنصبه بالفعل.

وهذا الذي ذهب إليه المصنف والشارح هو ما رآه إماما النحويين سيبويه والخليل بن أحمد.

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن نصب المفعول به بعد المصدر المحلى بأل ليس بالمصدر السابق، وإنما هو بمصدر منكَّر يقدر في الكلام؛ فتقدير الكلام عنده: «ضعيف النكاية نكاية أعداءه» وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى عليك.

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن «أعداءه» ونحوه منصوب بنزع الخافض، وتقدير الكلام: «ضعيف النكاية في أعدائه» وفيه أن النصب بنزع الخافض سماعي؛ فلا يخرَّج عليه كلام إلا إذا لم يكن للكلام محمل سواه.

(٢) هذا البيت من الشواهد التي لا يُعرف قائلها، وبعده:

لَكَالرَّجُلِ الحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى   وَطَيرُ المَنَايَا فَوقَهُنَّ أَوَاقِعُ

اللغة: «التأبين» مصدر أبَّن الميت، إذا أثنى عليه وذكر محاسنه، و«أل» فيه عوض من المضاف إليه، وأصله: فإنك وتأبينك «عورة» اسم رجل «شوارع» جمع شارعة، وهي الممتدة المرتفعة «الحادي» سائق الإبل «تلع الضحى» كناية عن ارتفاع الشمس «أواقع» جمع واقعة، وأصله وواقع؛ فقلب الواو الأولى =

وقولُه: [الطويل]

ش٢٤٩ ـ لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[1]

= همزة لاستثقال واوين في أول الكلمة، ونظير ذلك قولهم: «أواقي» في «وواقي» جمع واقية، ومن ذلك قول المهلهل، وهو عدي بن ربيعة أخي كليب:

ضَـرَبَـتْ صَـدرَهَـا إلَـيَّ وقَـالَـتْ يَـا عَـدِيًّـا لَـقَـدْ وَقَـتْـكَ الأوَاقِـي

المعنى: يندد برجل استنجد به صديق له فلم ينجده، فلما مات أقبل عليه يرثيه، ويقول: إن حالتك هذه في بكائك عروة والثناء عليه ـ بعد استغاثته بك ودعائه إياك إلى الأخذ بناصره في حال امتداد سيوفنا إليه ـ تشبه حال رجل يحدو بإبله ويهيجها للسير وقت ارتفاع الشمس والحال أن طيور المنايا منقضة عليها وواقعة فوقها.

الإعراب: «**فإنك**» إن: حرف توكيد ونصب، والكاف اسمه «**والتأبين**» يجوز أن يكون معطوفًا على اسم إن، فالواو عاطفة، ويجوز أن يكون مفعولاً معه، فالواو واو المعية «**عروة**» مفعول به للتأبين «**بعد**» ظرف متعلق بالتأبين «**ما**» مصدرية «**دعاك**» دعا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عروة، والكاف مفعول به لدعا، و«**ما**» المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه، والتقدير: بعد دعائه إياك «**وأيدينا**» الواو واو الحال، أيدي: مبتدأ، وأيدي مضاف، ونا: مضاف إليه «**إليه**» جار ومجرور متعلق بشوارع «**شوارع**» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال، وخبر «**إن**» في البيت الذي أنشدناه أولَ الكلام على هذا البيت، وهو متعلق بقوله: «كالرجل».

الشاهد فيه: قوله: «والتأبين عروة» حيث نصب بالمصدر المحلى بأل ـ وهو قوله: «التأبين» ـ مفعولاً به، وهو قوله: «عروة» وفيه خلاف العلماء الذين ذكرناهم وذكرنا أقوالهم في شرح الشاهد السابق.

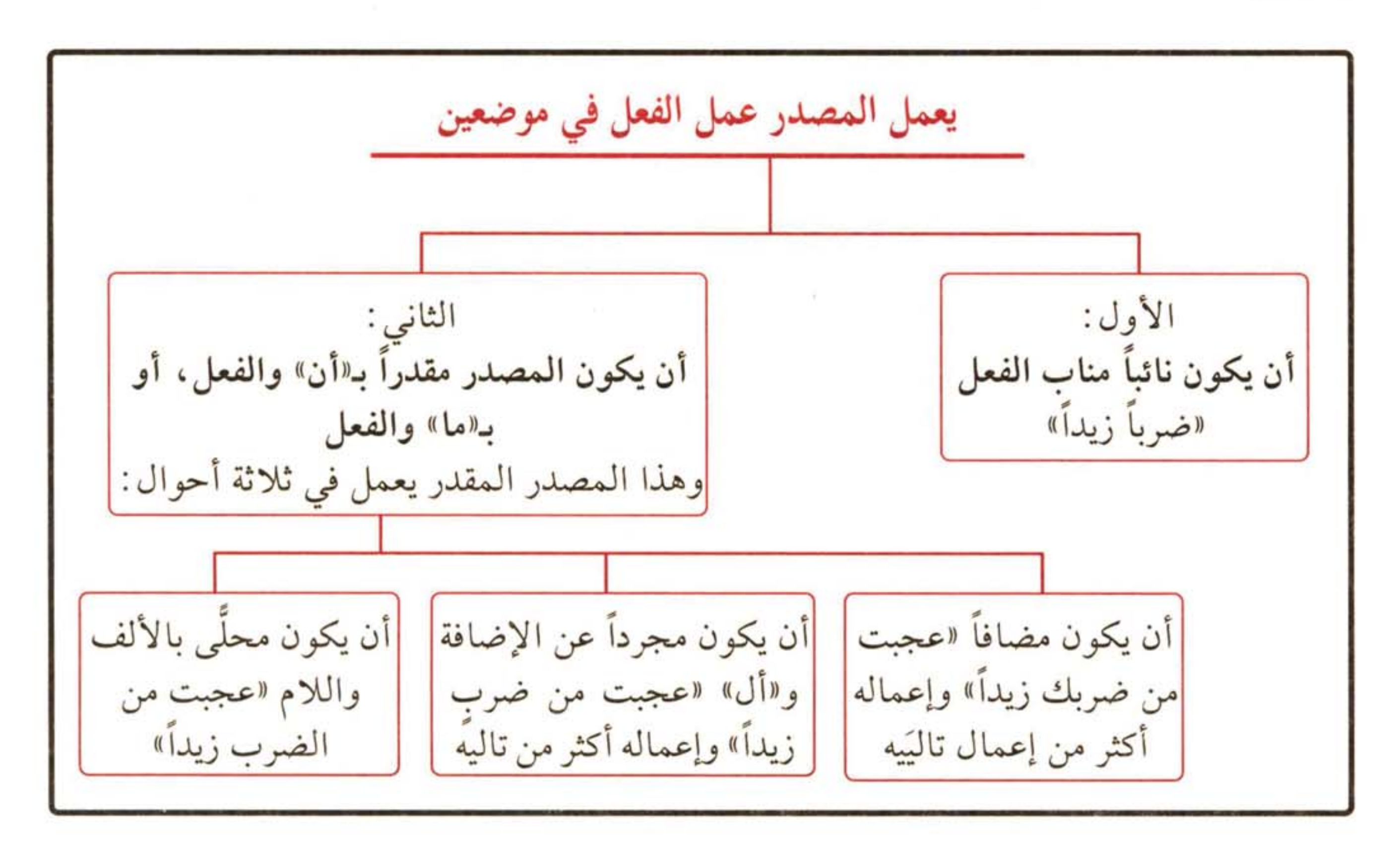
(١) هذا البيت لمالك بن زُغْبة، بضم الزاي وسكون الغين، أحد بني باهلة، وقد أنشده سيبويه (١/ ٩٩) والأشموني في باب التنازع (رقم ٤٠٩) وفي باب إعمال المصدر.

اللغة: «أولى المغيرة» أراد به أول المغيرة، والمغيرة: صفة لموصوف محذوف، ويحتمل أن يكون مراده: الخيل المغيرة، وأن يكون إنما قصد الجماعة المغيرة، وهو على كل حال اسم فاعل من أغار على القوم إغارة، أي: كرَّ عليهم، ويُروى: «لقيت» في مكان «كررت» «أنكل» مضارع من النكول، وهو الرجوع عن قتال العدو جبنًا.

المعنى: يصف نفسه بالشجاعة ويقول: قد علمت الجماعة التي هي أول المغيرين وفي طليعتهم أنني جريء القلب شجاع، وأنني صرفتهم عن وجههم هازماً لهم، ولحقت بهم، فلم أنكل عن ضرب مسمع رئيسهم وسيدهم، وخص أول المحاربين ليشير إلى أنه كان في مقدم الصفوف الأولى.

الإعراب: «**لقد**» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، أي: والله لقد.. إلخ، قد: حرف تحقيق «**علمت**» علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «**أولى**» فاعل علمت، وأولى مضاف، و«**المغيرة**» مضاف إليه «**أنني**» أن: =

فـ«أَعْدَاءَهُ»: منصوبٌ بـ«النِّكَايَةِ»، و«عُرْوَةَ» منصوب بـ«التأبينَ»، و«مِسْمَعَا» منصوبٌ بـ«الضَّرْب»[1].



= حرف توكيد ونصب، والنون بعدها للوقاية، وياء المتكلم اسم أن «كررت» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر أن، وجملة أن واسمه وخبره سدت مسد مفعولي علم «فلم» نافية جازمة «أنكل» فعل مضارع مجزوم بلم «عن الضرب» جار ومجرور متعلق بأنكل «مسمعاً» مفعول به للضرب.

الشاهد فيه: قوله: «الضرب مسمعاً» حيث أعمل المصدر المحلى بأل ـ وهو قوله: «الضرب» ـ عمل الفعل، فنصب به المفعول به، وهو قوله: «مسمعاً».

(1) واعلم أنّ لإعمال المصدر شروطاً هي باختصار:

أ ـ أن يكون مُظهَراً، فلو أُضمِرَ لم يعمل؛ لعدم حروفِ الفِعلِ، خلافاً للكوفيين، وأجاز ابن جنّي في «الخصائص» والرمّانيُّ إعماله في المجرور ـ ونُقل عن الفارسي ـ وقياسه في الظرف.

ب ـ أن يكون مكبّراً غير مُصَغَّر.

جـ ـ أن يكون غير محدود بالتاء، وهي تاءُ المرّة، وورد شاذّاً.

د ـ أن يكون غير منعوتٍ قبل تمام عمله؛ لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يُفصَلُ بنعتٍ بينهما، وما وردَ قُدِّرَ له بعد النعت فعلٌ يتعلّق به المعمول المتأخّر، فلو نُعِتَ بعد تمامه لم يمنع.

هـ ـ أن يكون مُفْرَداً لا مثنى ولا جمعاً على خلافٍ، فقد أجازه قومٌ منهم ابن عصفور.

ينظر: «توضيح المقاصد والمسالك» ٢/ ٨٤٢ ـ ٨٤٤، و«شرح الأشموني» ٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣.

وأشار بقوله: «ولاسم مَصْدَرٍ عمل» إلى أنَّ اسم المصدر قد يعمل عَمَلَ الفعل[1]، والمراد باسم المصدر: ما سَاوَى المَصْدَرَ في الدلالة [على معناه][٢] وخَالَفَه بخُلوِّهِ ـ لفظاً وتقديراً ـ من بعض ما في فعله دون تعويضٍ، كَعَطَاءٍ، فإنه مُسَاوٍ لإعْطَاء مَعْنًى، ومخالفٌ له بخلوِّه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً، ولم يُعَوَّض عنها شيء.

واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يَخْلُ منه تقديراً، فإنه لا يكون اسْمَ مَصْدَرٍ، بل يكون مصدراً، وذلك نحو: «قِتَالٍ» فإنه مصدرُ «قَاتَلَ» وقد خلا من الألف التي قبل التاءِ في الفعل، ولكن خلا منها لفظاً ولم يَخْلُ [منها] تقديراً، ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع، نحو: «قَاتَلَ قِيتَالاً، وضارَبَ ضِيراباً» لكن انقلبت الألف ياءً لكسر ما قبلها.

واحترز بقوله: «دون تعويض» ممَّا خلا من بعض ما في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عُوِّض عنه شيء، فإنه لا يكون اسمَ مصدر، بل هو مصدرٌ، وذلك نحو: عِدَةٍ؛ فإنه مصدر «وَعَدَ» وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً، ولكن عُوِّض عنها التاء.

---

(1) أجازه الكوفيون والبغداديون، ومنَعَهُ البصريون، وتأولوا ما ورد منه.
ينظر: «البهجة المرضية» ص٢٣٢، و«شرح المرادي» ٢/ ٨٤٤، و«شرح الأشموني» ٢/ ٤٣٥.

(٢) اعلم أولاً أن العلماء يختلفون فيما يدل عليه اسم المصدر؛ فقال قوم: هو دال على الحدث الذي يدل عليه المصدر، وعلى هذا يكون معنى المصدر واسم المصدر واحدًا، وقال قوم: اسم المصدر يدل على لفظ المصدر الذي يدل على الحدث؛ فيكون اسم المصدر دالًا على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر، وعلى هذا يكون معنى المصدر ومعنى اسم المصدر مختلفين.
واعلم ثانيًا أن المصدر لا بد أن يشتمل على حروف فعله الأصلية والزائدة جميعًا: إما بتساو، مثل: تغافل تغافلاً، وتصدق تصدقًا، وإما بزيادة، مثل: أكرم إكرامًا، وزلزل زلزلة، وأنه لا ينقص فيه من حروف فعله شيء، إلا أن يحذف لعِلَّة تصريفية، ثم تارة يعوض عن ذلك المحذوف حرف فيكون المحذوف كالمذكور، نحو: أقام إقامة، ووعد عدة، وتارة يُحذف لفظًا لا لعلة تصريفية ولكنه منوي معنى، نحو: قاتل قتالاً، ونازلته نزالاً، والأصل فيهما: قيتالاً ونيزالاً، وقد أوضح لك الشارح ذلك.
فإن نقص الدال على الحدث عن حروف فعله ولم يعوض عن ذلك الناقص ولم يكن الناقص منويًا، كان اسم مصدر، نحو: أعطى عطاء، وتوضأ وضوءًا، وتكلم كلامًا، وأجاب إجابة، وأطاع طاعة، وسلَّم سلامًا، وتطهر طُهورًا.
وإن كان المراد به اسم الذات، مثل الكحل والدهن، فليس بمصدر ولا باسم مصدر حتى لو اشتمل على حروف الفعل، وقد اتضح لك من هذا البيان اسم المصدر اتضاحًا لا لَبسَ فيه.

وزعم ابن المصنِّف أن «عَطَاء» مصدرٌ، وأن همزته حذفت تخفيفاً، وهو خلاف ما صَرَّحَ به غَيْرُهُ من النحويين.

ومن إعمال اسمِ المصدر قولُه: [الوافر]

ش٢٥٠ ـ أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِئَةَ الرِّتَاعَا[(١)]

فـ«**المِئَةَ**» منصوبٌ بـ«عَطَائك»، ومنه حديثُ «المُوَطَّأ»: «**من قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ الوُضُوءُ**»[(2)]، فـ«امرأتَهُ» منصوبٌ بـ«قُبْلَة» وقولُه: [الطويل]

---

(١) البيت للقطامي، واسمه عمير بن شييم، وهو ابن أخت الأخطل، من كلمه له يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٤).

اللغة: «أكفرًا» جحودًا للنعمة ونكرانًا للجميل «رد» منع «الرتاع» جمع راتعة، وهي من الإبل التي تترك كي ترعى كيف شاءت لكرامتها على أصحابها.

المعنى: أنا لا أجحد نعمتك ولا أنكر صنيعك معي، ولا يمكن أن أصنع ذلك بعد إذ منعت عني الموت وأعطيتني مئةً من خيار الإبل.

الإعراب: «**أكفرًا**» الهمزة للاستفهام الإنكاري، كفراً: مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: أأكفر كفرًا «**بعد**» ظرف متعلق بمحذوف صفة لكفرًا، و«**بعد**» مضاف، و«**رد**» مضاف إليه، ورد مضاف، و«**الموت**» مضاف إليه من إضافة المصدر لمفعوله، وقد حذف فاعله، وأصله: ردك الموت «**عني**» جار ومجرور متعلق برد «**وبعد**» معطوف على الظرف السابق، وبعد مضاف، وعطاء من «**عطائك**» اسم مصدر: مضاف إليه، وعطاء مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «**المئة**» مفعول به لاسم المصدر الذي هو عطاء «**الرتاعا**» صفة للمئة.

الشاهد فيه: قوله: «عطائك المئة» حيث أعمل اسم المصدر ـ وهو قوله: «عطاء» ـ عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به ـ وهو قوله: «المئة» ـ بعد أن أضاف اسم المصدر لفاعله.

(2) ذكره بهذا اللفظ مالك في «الموطأ» ١/ ٤٩ باب الوضوء من القُبلة من قول ابن مسعود موقوفاً عليه بلاغاً برقم (١١٨)، ومن قول الزهري برقم (١١٩). وأخرج قول ابن مسعود مسنداً البيهقي في «معرفة السنن والآثار» برقم (٩٥١)، وأخرج قول الزهري برقم (٩٩١).

«معرفة السنن والآثار» للحافظ البيهقي. وثق أصوله وخرج حديثه وقارن مسائله وصنع فهارسه وعلق عليه: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.

الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية ـ كراتشي باكستان. دار قتيبة للطباعة والنشر ـ دمشق وبيروت. دار الوعي ـ حلب والقاهرة. دار الوفاء للطباعة والنشر ـ المنصورة القاهرة.

ط١: القاهرة: ١/ ١/ ١٤١٢ ـ ١٢/ ٧/ ١٩٩١.

وقد جعله من قول عائشة المراديُّ في «شرحه» ٢/ ٨٤٤، وهو وهم!

ش٢٥١ ـ إذَا صَحَّ عَوْنُ الخَالِقِ المَرْءَ لَمْ يَجِدْ   عَسِيراً مِنَ الآمَالِ إلّا مُيَسَّرَا[١]

وقولُه: [الوافر]

ش٢٥٢ ـ بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ   فَلَا تُرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ أَلُوفَا[٢]

وإعمالُ اسمِ المَصْدَرِ قَلِيلٌ، ومَنِ ادَّعَى الإجماعَ على جواز إعماله فقد وهم؛ فإن

(١) البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها، وقد أنشده الأصمعي ولم يعزه لقائل معين.

اللغة: «عون» اسم بمعنى الإعانة، والفعل المستعمل هو أعان، تقول: أعان فلان فلانًا يعينه؛ تريد: نصره وأخذ بيده فيما يعتزم عمله.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «**صح**» فعل ماض «**عون**» فاعل صح، وعون مضاف، و«**الخالق**» مضاف إليه، من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «**المرء**» مفعول به لاسم المصدر منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من «صح» وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**لم**» نافية جازمة «**يجد**» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى المرء «**عسيرًا**» مفعول أول ليجد «**من الآمال**» جار ومجرور متعلق بعسير أو بمحذوف صفة له «**إلا**» أداة استثناء ملغاة «**ميسرًا**» مفعول ثان ليجد.

الشاهد فيه: قوله: «عون الخالق المرء» حيث أعمل اسم المصدر ـ وهو قوله: «عون» ـ عمل الفعل؛ فنصب به المفعول ـ وهو قوله: «المرء» ـ بعد إضافته لفاعله كما بيناه في إعراب البيت.

(٢) البيت من الشواهد التي لا يُعلم قائلها، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٦٨٥).

اللغة: «بعشرتك» العشرة، بكسر العين: اسم مصدر بمعنى المعاشرة «أَلُوفا» بفتح الهمزة وضم اللام، أي: محبًّا، ويروى:

فَلا تَرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ الوفاءَ

ببناء ترى للمعلوم، والمراد نهيه عن أن ينطوي قلبه على الوفاء لغير كرام الناس.

الإعراب: «**بعشرتك**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «تعد» الآتي، وعشرة مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله «**الكرام**» مفعول به لعشرة «**تعد**» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهو المفعول الأول لتعد «**منهم**» جار ومجرور متعلق بتعد، وهو المفعول الثاني «**فلا**» الفاء فاء الفصيحة، لا: ناهية «**ترين**» فعل مضارع مبني للمجهول مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنت، وهو المفعول الأول «**لغيرهم**» الجار والمجرور متعلق بقوله: «ألوفا» الآتي، وغير مضاف، والضمير مضاف إليه «**ألوفا**» مفعول ثان لترى.

الشاهد فيه: قوله: «بعشرتك الكرام» فإنه قد أعمل اسم المصدر ـ وهو قوله: «عشرة» ـ عمل الفعل؛ فنصب به المفعول به ـ وهو قوله: «الكرام» ـ بعد إضافته إلى فاعله.

الخلافَ في ذلك مشهور[(١)]، وقال الصيمري: إعماله شاذ، وأنشد: أكفراً... البيت [٢٥٠] وقال ضياء الدين بن العلج في «البسيط»: ولا يبعدُ أن ما قام مقام المصدر يعمل عمله. ونقل عن بعضهم أنه قد أجاز ذلك قياساً.

٤٢٦ ـ وَبَعْدَ جَرِّهِ الّذِي أُضِيفَ لَهْ كَمِّلْ بِنَصْبٍ أَوْ بِرَفْعٍ عَمَلَهْ[(٢)]

يُضَافُ المصدرُ إلى الفاعِلِ فيجره ثم يَنْصِب المفعولَ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْب زَيْدٍ العَسَلَ»، **وإلى المفعول ثم يرفع الفاعل**، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ العَسَلِ زَيْدٌ»، ومنه قولُه:

[البسيط]

ش٢٥٣ ـ تَنْفِي يَدَاهَا الحَصى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ[(٣)]

---

(١) اسم المصدر إما أن يكون علمًا مثل يسار وبرة وفجار، وإما أن يكون مبدوءاً بميم زائدة كالمحمدة والمتربة، وإما ألا يكون واحدًا منهما؛ فالأول لا يعمل إجماعًا، والثاني يعمل إجماعًا، والثالث هو محل الخلاف.

(٢) «وبعد» ظرف متعلق بقوله: «كمل» الآتي، وبعد مضاف، وجر من «جره» مضاف إليه، وجر مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الذي» اسم موصول: مفعول به للمصدر الذي هو جر «أضيف» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذي «له» جار ومجرور متعلق بأضيف، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة الموصول «كمل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بنصب» جار ومجرور متعلق بكمل «أو» عاطفة «برفع» معطوف على بنصب «عمله» عمل: مفعول به لكمل، وعمل مضاف، والهاء مضاف إليه.

(٣) البيت للفرزدق يصف ناقة، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٠)، ومن شواهد الأشموني (رقم ٦٨٩)، وابن هشام في قطر الندى (رقم ١٢٤)، وفي أوضح المسالك (رقم ٥٦٧).

اللغة: «تنفي» تدفع، وبابه رمى «الحصى» جمع حصاة «هاجرة» هي نصف النهار عند اشتداد الحر (انظر شرح الشاهد الآتي ٢٥٤) «الدراهيم» جمع درهم، وزيدت فيه الياء كما حذفت من جمع مفتاح في قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقيل: لا حذف ولا زيادة، بل مفاتح جمع مفتح، ودراهيم جمع درهام «تنقاد» مصدر نقد، وتاؤه مفتوحة، وهو مثل تذكار وتقتال وتبياع بمعنى الذكر والقتل والبيع «الصياريف» جمع صيرفي.

المعنى: إن هذه الناقة تدفع يدُها الحصى عن الأرض في وقت الظهيرة واشتداد الحر كما يدفع الصيرفي الناقد الدراهم، وكنى بذلك عن سرعة سيرها وصلابتها وصبرها على السير، وخص وقت الظهيرة لأنه الوقت الذي تعيا فيه الإبل ويأخذها الكلال والتعب، فإذا كانت فيه جَلِدة فهي في غيره أكثر جلادة وأشد اصطبارًا.

وليس هذا الثاني مخصوصاً بالضرورة، خلافاً لبعضهم، وجُعِلَ منه قولُه تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] فأعرب «مَنْ» فاعلاً بـ«حجُّ» ورُدَّ بأنه يصيرُ المعنى: ولله على جميع الناس أن يحج البيتَ المستطيعُ، وليس كذلك[1]؛ فـ«مَنْ»: بدلٌ من «الناس»، والتقدير: ولله على الناس مستطيعهِمْ حجُّ البيت، وقيل: «مَنْ» مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من استطاع منهم فعليه ذلك[2].

ويُضَافُ المَصْدَرُ أيضاً إلى الظرف ثم يرفع الفاعل وينصب المفعول، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ اليومِ زَيْدٌ عَمْراً»[3].

٤٢٧ ـ وَجُرَّ مَا يَتْبَعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الاتْبَاعِ الـمَحَلَّ فَحَسَنْ[٤]

= **الإعراب:** «**تنفي**» فعل مضارع «**يداها**» يدا: فاعل تنفي مرفوع بالألف لأنه مثنى، ويدا مضاف، وها مضاف إليه «**الحصى**» مفعول به لتنفي «**في كل**» جار ومجرور متعلق بتنفي، وكل مضاف، و«**هاجرة**» مضاف إليه «**نفي**» مفعول مطلق عامله تنفي، ونفي مضاف، و«الدراهيم» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله «**تنقاد**» فاعل المصدر الذي هو نفي، وتنقاد مضاف، و«**الصياريف**» مضاف إليه، من إضافة المصدر لفاعله.

الشاهد فيه: قوله: «نفي الدراهيم تنقاد» حيث أضاف المصدر ـ وهو قوله: «نفي» ـ إلى مفعوله ـ وهو قوله: «الدراهيم» ـ ثم أتى بفاعله مرفوعًا، وهو قوله: «تنقاد».

(1) إن جعل «من» فاعلاً للمصدر في الآية يجعل المعنى: ولله على الناس [جميعهم دون تخصيص بالاستطاعة] أن يحج البيت المستطيعُ، فَلَزِم بذلك تأثيم جميع الناس بتخلُّف المستطيع عن الحجّ!

(2) إن ما رُدَّ من كون «من» فاعلاً لـ«حج» ينصُرُه الحديث الذي أخرجه البيهقيُّ في «شعب الإيمان» برقم (٢٥٧٠) عن النبي ﷺ الذي ذَكَرَ فيه أركانَ الإسلام، وفيه: «وحَجِّ البيت من استطاعَ إليه سبيلاً» أي: وأن يحج البيتَ المستطيعُ.

(3) ذكر المصنّف هنا ثلاثةَ أحوالٍ، وثمةَ حالانِ أغفلهما يمكن أن نعُدَّهما متفرّعَتين عن الأوليَيْن:

أ ـ أن يضافَ المصدرُ إلى الفاعل، ويُحذَفَ المفعول؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ﴾ [التوبة: ١١٤] أي: استغفار إبراهيمَ ربَّهُ لأبيه.

ب ـ أن يُضافَ إلى المفعول، ويحذفَ الفاعل، كقوله تعالى: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩] أي: من دعائهِ الخيرَ.

والأكثر في المصدر إذا أُضيف إلى المفعولِ أن يُحذَفَ الفاعل.

(٤) «**جر**» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «**ما**» اسم موصول: مفعول به لجر «**يتبع**» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «**ما**» =

إذا أضيف المصدَرُ إلى الفاعل ففاعِلُه يكون مجروراً لفظاً مرفوعاً محلًّا؛ فيجوز في تابعه ـ من الصفة والعَطْف وغيرِهما ـ مراعاةُ اللفظ فيُجَرّ، ومراعاة المحلِّ فيرفع، فتقول: «عَجِبْتُ مِنْ شُرْبِ زَيْدٍ الظريفِ، والظريفُ».

ومن إتْبَاعِهِ [على] المحلِّ قولُه: [الكامل]

ش٢٥٤ ـ حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الـمُعَقِّبِ حَقَّهُ الـمَظْلُومُ[(١)]

= اسم موصول: مفعول به ليتبع «جر» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة «ومن» اسم شرط مبتدأ «راعى» فعل ماض فعل الشرط «في الاتباع» جار ومجرور متعلق براعى «المحل» مفعول به لراعى «فحسن» الفاء لربط الجواب بالشرط، حسن: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: فهو حسن، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملتا الشرط والجواب في محل رفع خبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ، وقيل: جملة الشرط فقط، وقيل: جملة الجواب فقط، وهو خلاف معروف بين النحاة.

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري، يصف حمارًا وحشيًّا وأتانه، شبه به ناقته.

اللغة: «تهجر» سار في وقت الهاجرة، وقد سبق قريبًا (في شرح الشاهد ٢٥٣) أنها نصف النهار عند اشتداد الحر «الرواح» هو الوقت من زوال الشمس إلى الليل، ويقابله الغدو «هاجها» أزعجها «المعقب» الذي يطلب حقه مرة بعد أخرى «المظلوم» الذي مطله المدين بدين عليه له.

المعنى: يقول: إن هذا المِسحَل ـ وهو حمار الوحش ـ قد عجل رواحه إلى الماء وقت اشتداد الهاجرة، وأزعج الأتان، وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له؛ فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

الإعراب: «**تهجر**» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازًا يعود إلى مسحل هو فاعله «**في الرواح**» جار ومجرور متعلق بتهجر «**وهاجها**» الواو عاطفة، هاج: فعل ماض، وفيه ضمير مستتر ـ يعود إلى الحمار الوحشي الذي عبر عنه بالمسحل في بيت سابق ـ فاعل، وها: مفعول به، وهي عائدة إلى الأتان «**طلب**» مصدر تشبيهي مفعول مطلق عامله «هاجها»، أي: هاجها لكي تطلب الماء طلباً حثيثًا مثل طلب المعقب... إلخ، وطلب مضاف، و«**المعقب**» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله «**حقه**» حق: مفعول به للمصدر الذي هو طلب، ويجوز أن يكون مفعولاً للمعقب؛ لأنه اسم فاعل، ومعناه الطالب «**المظلوم**» نعت للمعقب باعتبار المحل؛ لأنه ـ وإن كان مجرور اللفظ ـ مرفوع المحل؛ لأنه فاعل.

الشاهد فيه: قوله: «طلب المعقب... المظلوم» حيث أضاف المصدر ـ وهو «طلب» ـ إلى فاعله ـ وهو المعقب ـ ثم أتبع الفاعل بالنعت ـ وهو «المظلوم» ـ وجاء بهذا التابع مرفوعًا نظرًا لمحل المتبوع.

فرفع «المظلوم» لكونه نعتاً لـ«المعقب» على المحل.

وإذا أضيف إلى المفعول، فهو مجرور لفظاً، منصوب محلًّا؛ فيجوز ـ أيضاً ـ في تابعه مراعاة اللفظ والمحل، ومن مراعاة المحلِّ قولُه: [الرجز]

ش٢٥٥ ـ قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَخَافَةَ الإفْلَاسِ واللَّيَّانَا[١]

فـ«اللَّيَّانا»، معطوف على محل «الإفلاس»[2].

(١) البيت لزيادة العنبري، ونسبوه في كتاب سيبويه (١/ ٩٧) إلى رؤبة بن العجاج.

اللغة: «داينت بها» أخذتها بدلاً عن دين لي عنده، والضمير المجرور محلًّا بالباء في بها يعود إلى أَمَة «الليان» بفتح اللام وتشديد الياء المثناة: المَطْل واللَيُّ والتسويف في قضاء الدين.

المعنى: يقول: قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده؛ لمخافتي أن يفلس، أو يمطلني فلا يؤديني حقي.

الإعراب: «**قد**» حرف تحقيق «**كنت**» كان فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المتكلم اسمه «**داينت**» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب خبر كان «**بها**» جار ومجرور متعلق بداين «**حسانا**» مفعول به لداين «**مخافة**» مفعول لأجله، ومخافة مضاف، و«**الإفلاس**» مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقد حذف فاعله «**والليانا**» معطوف على محل الإفلاس، وهو النصب، لكون الإفلاس مفعولاً به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله: «والليانا» حيث عطفه بالنصب على «الإفلاس» الذي أُضيف المصدر إليه، نظرًا إلى محله.

(2) الإتباعُ على المحلّ جائزٌ في جميع التوابع عند الكوفيين، وبعض البصريين، ولم يجزه سيبويه ومن وافقه من البصريين، وفصّل أبو عمرو فأجاز في العطف والبدل ومنع في التوكيد والنعت، والظاهر الجواز لورود السماع، والتأويل خلافُ الظاهر.

ينظر «شرح الأشموني» ٢/ ٤٣٩ ـ ٤٤٠، «شرح المرادي» ٢/ ٨٤٨.